

السيد صلاح : صيد

«فكرة سنيوره» بين الرفض والتأييد

العبيدية تتصدى لسماسرة السلطة

بينما دانه المتطرفون اليمينيون واليساريون» (جويل غرينبرغ ومناحيم شاليف) «سنيوره» يترشح لانتخابات القدس، جيروزاليم بوست، ١٥/٦/١٩٨٧).

أما الاوساط العربية، في الضفة والقطاع، فقد استقبلت اقتراح سنيوره بمعارضة شديدة، مما اضطره الى توضيح ما ذهب اليه والدفاع عنه؛ فأعلن، عبر التلفزة الاسرائيلية، أن ما قام به كان مبادرة محض محلية (القبس، الكويست، ١١/٦/١٩٨٧). وفي شرحه لخطوته، حدد سنيوره هدفين من وراء مقترحه: الأول، ويقوم على «تسليط الاضواء على الاوضاع في القدس باعتبارها العقبة الرئيسية في أية تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، فالجانب الاسرائيلي يقول ان القدس هي عاصمة اسرائيل الابدية، وبذلك يتجاهل الوجود العربي الكبير فيها، وعلى ذلك فان النقاش الذي اثارته هذه الخطوة سوف يؤكد للاسرائيليين ان في القدس شعبين، وأنه يجب ان يؤخذ في الاعتبار المحافظة على الحقوق الفلسطينية في القدس في اطار تسوية سلمية مستقبلية؛ أما الهدف الثاني، فيرمي الى «استغلال الوسائل المتاحة تحت الاحتلال [واتباع ما فعله] مواطنو الضفة الغربية عندما تسلموا شؤون البلديات في انتخابات العام ١٩٧٢، والعام ١٩٧٦، واستطاعوا [من خلال ذلك] إسماع الصوت الفلسطيني الواضح للعالم» (القبس، ٩/٦/١٩٨٧). وقال سنيوره: «ان الوقت يعمل ضدنا، وكل شيء يدور حول مستقبل القدس. ولهذا يجب ان نبدا العمل حتى لا تضيق علينا الفرصة». وأوضح انه يجب ان تكون القدس مدينة مفتوحة، وان يظل القسم الغربي منها عاصمة لاسرائيل، والقسم الشرقي عاصمة للفلسطينيين. وقال: «انا أؤيد مبدأ التعايش السلمي بين الدولتين،

الى ما قبل نهاية حزيران (يونيو) الماضي، ظلت الضفة الغربية وقطاع غزة، مشغولين بتصريحات رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، التي أعلن فيها عن عزمه على خوض لانتخابات لبلدية القدس، على رأس قائمة عربية؛ هي التصريحات التي تباينت المواقف بشأنها وفجأت الباب لمناقشات تجاوزت حدود الانتخابات البلدية الى مسائل أخرى مطروحة على جدول أعمال القوى الوطنية المحلية. غير ان حدثاً «مفاجئاً» وقع في قرية العبيدية، في قضاء بيت لحم، ذهب ضحيته بعض اصحاب الاراضي فيها، خطف «الاضواء»، مجدداً، وسلطها على قضايا الارض والسماسرة ومحاولات تزوير عقود البيع والشراء. وهذه المرة وصلت حدة الدفاع عن الارض وحقوق اصحابها اليها حداً جعل من قضية العبيدية الحدث الابرز خلال الشهرين الماضيين بين احداث كثيرة؛ منها مذبحة ستة سجناء من سجن غزة المركزي، وابعاد اثنين من ابرز القادة الطلابيين في الضفة الغربية بعد شهر قليلة من قيام سلطات الاحتلال بابعاد مسؤول الشبيبة في منظمة «فتح» في قطاع غزة، محمد دحلان.

الخطوة - المفاجأة

فاجأ رئيس تحرير صحيفة «الفجر»، حنا سنيوره، الجميع بخطوة لم يسبق لها مثيل، حين أعلن لعدد من الصحافيين الاجانب، الذين كانوا يقيمون اجتماعاً، في فندق «انتركونتيننتال» في القدس، في الرابع من حزيران (يونيو) الماضي، انه يهوى خوض الانتخابات لبلدية القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، على رأس قائمة عربية. وألقى اقتراح سنيوره، هذا، «ترجيحاً» من قبل المعتدلين في حزب العمل والليكود [الاسرائيليين]

وكانت الافكار هذه نوقشت خلال اجتماع مؤقت عقده فلسطينيون مؤيدون لـ م.ت.ف. فعارضها رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس الشرقية، فيصل الحسيني، الذي هو قيد الإقامة الجبرية حالياً (المصدر نفسه). وعلى الرغم من رفض نسيبه لفكرة سنيوره، ورفضه، كذلك، الانضمام الى قائمة انتخابية، وإعلانه انه لم يتلق أي ضوء أخضر من م.ت.ف. فإنه يحذ من مناقشة الفكرة ويرفض طرحها كاقترح عملي يعارضه كل المعارضة (القبس، ١٩٨٧/٦/٩). في هذا الصدد، قال د. نسيبه: «على الانسان منا أن يحمل عقلاً منفتحاً، يفكر ويناقش كل سيناريو ممكن. [لقد مضت عشرون سنة، وينبغي أن نعمل من أجل تحصيل ما هو أفضل بالنسبة لنا]» (جورناليم بوست، ١٩٨٧/٦/١٢).

وفي حين تعتبر مصادر اسرائيلية خطوة سنيوره النتاج الأول لافكار د. نسيبه، فقد حرص هذا الأخير على اظهار الكثير من التمايزات بين ما يقترحه سنيوره وبين ما يدعو اليه هو. فقد رفض نسيبه فكرة سنيوره بوصفها تقدم خدمة لاسرائيل في ما يتعلق بفصل القدس عن بقية الضفة الغربية؛ وباقترح حل يشمل مدينة القدس وهما، وليس كجزء من مطالب أعم تشمل حقوقاً سياسية على مستوى المناطق المحتلة ككل. قال: «من الممكن أن تكون فكرة سنيوره عملية، إذا نوقشت فقط، بشكل ديمقراطي، من قبل م.ت.ف. واعتبرت جزءاً من حل يتناول حقوقاً سياسية متساوية، في الضفة والقطاع، تفشل الجهود الحالية الرامية الى ايجاد حل سلمي». ويفضل د. نسيبه، حتى الآن، التحدث عن هذه الافكار كأحد السيناريوهات؛ وقال انه تحاشى أن يرمي بثقله خلفها، لأنه لا يزال يأمل في عقد مؤتمر دولي، ويأمل في أن يحصل الفلسطينيون على دولتهم الخاصة.

ويدافع نسيبه عن نظريته القائلة بأن الفلسطينيين، في المناطق المحتلة، يتحركون، في الواقع، باتجاه الاندماج داخل المجتمع الاسرائيلي، الامر الذي سوف يقود، في نهاية المطاف، الى المطالبة بالحقوق السياسية (المصدر نفسه). ودلل على ذلك بقوله: «في العام ١٩٦٧، كان موقفنا الاساسي يقوم على مقاومة أي شيء صهيوني، وتحدثنا

الفلسطينية والاسرائيلية. يجب أن نكون واقعيين. فالمواطنون الفلسطينيون في مدينة القدس... ظلوا، على مدى السنوات الماضية، تحت المظلة الاسرائيلية. ولهذا يتوجب عليهم المشاركة في الانتخابات البلدية. ولأننا لا نريد أن نكون مواطنين اسرائيليين، فإننا سنظل، الى الأبد، شعباً محتلاً؛ ولهذا يجب أن نتكلم من تقرير مستقبلنا» (المصدر نفسه، ٢٧ - ٢٨/٦/١٩٨٧).

ويؤمن سنيوره بوجود وضع خاص للقدس، [و] عدم تقسيمها من جديد باعتبارها مدينة الديانات السماوية الثلاث، ويقترح «أن تكون السيادة على القدس سيادة مشتركة، أي سيادة فلسطينية على شرقي القدس، عاصمة الدولة الفلسطينية... [و] سيادة اسرائيلية على القدس الغربية» (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٦/٩).

وعلى الرغم من حجم المعارضة التي واجهت افكار سنيوره، فإن سنيوره لم يخف تفاؤله، بل ويعتقد بأنه سوف يحصل على خبرة وافرة لفكرته، ويتوقع مناقشة حيوية لاقتراحه بين الفلسطينيين، وقال: «من المفيد أن تكون هناك جهود مدروسة لتبديد الشكوك الفلسطينية والاسرائيلية من حول اقتراحه» (غرينبرغ وشاليف، مصدر سبق ذكره). ويرفض سنيوره الاتهامات الكثيرة التي جابهته ويقول أن اقتراحه لا يعني قبولاً بتوحيد اسرائيل لمدينة القدس، و«أن [موقف المشاركة في الانتخابات] لا يعني أننا نتخلّى عن حقنا في السيادة على القدس الشرقية. وأنا اعتقد بأن القدس ينبغي أن تكون غير مقسمة، وبسلطتين، وعاصمة لكلا الدولتين، فلسطين واسرائيل... أن قائمة تمثل ثلث تعداد السكان في القدس يمكنها أن تفوز بسبعة مقاعد في مجلس البلدية، تشكل بيضة القيان على غرار الاحزاب الدينية في الكنيست» (المصدر نفسه).

معارضة أقل وطروحات أبعد

يعود اقتراح سنيوره الى مجموعة افكار جرى تداولها «داخل حلقات فلسطينية في جامعة بيرزيت، قبل شهور قليلة، من قبل د. سري نسيبه و [آخرين]، واقترحت لجباية الاسرائيليين، من خلال استمرار تورطهم في المناطق [المحتلة].

«فكرة سنيوره» بين الرفض والتأييد...

[حينذاك] عما يسمى دولة اسرائيل. [اما الآن، فأننا نحمل هويات تحمل شعار دولة اسرائيل]. وأضاف: «بدأت المسألة بالاتفاق على تقديم طلبات الى السلطات الاسرائيلية [للسماح] باصدار صحف، وفيما بعد للمشاركة في الانتخابات البلدية التي نظمتها اسرائيل في الضفة الغربية [في نيسان (ابريل) ١٩٧٦]، ثم بتقديم الالتماسات الى محكمة العدل العليا، وطلبات الحصول على اذونات السفر، وخص العمل» (المصدر نفسه).

وقال نسييه، أيضاً، ان ثمة تطوراً رئيساً وقع. فقد حدث ان قامت في اريحا، مؤخراً، مظاهرة ضمت فلاحين من متوسطي الدخل، ممن طالبوا بمعاملة متساوية مع الاسرائيليين في أسواق تصريف المنتجات الزراعية. هذا جانب اقتصادي، يعتبر مظهراً هاماً من مظاهر الحياة، وهو سرعان ما يتطور ويتحول الى نداءات من أجل المساواة في الحقوق السياسية. وعندما يحدث ذلك «فلن نكون مندهشاً». وسوف يأتي ذلك يوماً ما، ليس من قبل سنيوره، ولكن من قبل اناس مختلفين، يمثلون المصالح الاقتصادية المكتسبة. وهم اذا لم يشاركوا في الانتخابات البلدية في السنة المقبلة، فانه، ربما، التحقوا بها في السنة التي تليها (المصدر نفسه).

وقدم نسييه مثلاً آخر على الاندماج الذي تحدث عنه: «انظروا الى الطريقة التي اعتمداها في التعاطي مع الكنيست الاسرائيلي. في البداية، تجاهلناه. الآن، دعونا نفترض ان اراضي تابعة لقرية عربية مجاورة لمستوطنة عوفره، قد صودرت، [فماذا نفعل]؟ في البداية نتجه الى الصحافة، ثم نذهب الى الاعضاء العرب في الكنيست من أعضاء الحزب الشيوعي. بعد ذلك، الى أولئك الذين ينتمون الى اجنحة يسارية في الاحزاب [الاسرائيلية]، ثم الى اناس من امثال عضو الكنيست دادي تسوكر (حركة حقوق المواطن «راش»)، او آمنون روبنشتاين (شينوي). وفي النهاية، تصل الى فكرة ان يكون لك ممثلوك الخاصون الذين يمثلون قاعدة لمصالحك. هذا هو الشيء الحقيقي الذي حدث في المناطق المحتلة، خلال عشرين سنة» (المصدر نفسه).

واستناداً الى تصورات نسييه، فان على الفلسطينيين «ان يطالبوا بضم الضفة الغربية

وقطاع غزة [الى اسرائيل] ومن ثم يتقدموا الى المحاكم الاسرائيلية مطالبين بحقوقهم كاملة، كمواطنين اسرائيليين؛ [كما ان] ارتفاع نسبة المواليد بين الفلسطينيين، سيؤدي، على الفور، الى جعل السكان العرب اكبر قوة سياسية في البلاد» (القبس، ١٩٨٧/٦/٩، نقلًا عن انفرنانشيونال هيرالد تريبيون، ١٩٨٧/٦/٤). ومن الواضح لنسييه، ان مثل هذا الحل يعني قيام دولة ثنائية القومية، يثر فيها السكان العرب، مستقبلاً، المطالبة بأن يتولى رجل منهم منصب نائب وزير الدفاع، وأن يشترك نواب العرب في كل لجان الكنيست، وخلافه، وربما تبقى اسرائيل، في هذه الحالة، تحمل اسمها، لكنها لن تكون، بعد ذلك، دولة يهودية (زئيف شيف، «ضوء جديد على الخطر الديمغرافي»، الملف، العدد ٢٩، حزيران - يونيو ١٩٨٧، نقلًا عن هارقرس، ١٩٨٧/٦/٨).

نوعان من المعارضة

لم تترك «مبادرة» سنيوره ارتياعاً لدى الأوساط الوطنية، في الضفة الغربية، عموماً، بل على العكس من ذلك، واجهت معارضة واسعة ميزتها اتجاهان: اتجاه يفضل المعارضة الهادئة بغرض توضيح ما اعتبره مخاطر دعوة سنيوره على النضال الوطني؛ واتجاه آخر سارع الى استخدام العنف في التعبير عن معارضته.

وعلى الرغم من وقوف الغالبية في جبهة المعارضة لاقتراح سنيوره، فقد كان هناك من أعلنوا تأييدهم، صراحة، للفكرة. وهؤلاء المؤيدون، على قلتهم، انقسموا الى فئتين: فئة يقودها رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وتدعو الى التسليم بما هو قائم؛ وأخرى عبرت عنها كتابات متفرقة في صحف المناطق المحتلة. فقد استحسّن فريج فكرة سنيوره، وقال: «انها تؤكد، بوضوح، الحقائق القائمة، وهي ان تحمل تضمينات سياسية تتعلق بمستقبل المناطق المحتلة؛ فالبلدية ليست مؤسسة سياسية، او موقفاً للسيطرة، انها مجرد معهد عام لخدمة الناس، أياً كانوا. ومنذ وقت طويل، يحظى سكان القدس بحق التصويت، ويستطيعون، أيضاً، التقدم الى الانتخابات. كل المحلات (التجارية) تأخذ تصريحاتها من البلدية، وهم يدفعون ضرائب مدنية، ويتلقون فوائد، فلماذا نغض أعيننا عن الحقائق؟

م.

ليس أكثر من نكتة»، وأنه، أي الخطيب، ضد فكرة سنيورة بالمطلق، «لأنها تعني الاعتراف بتوحيد القدس تحت السيادة الاسرائيلية، وهو الأمر الذي سبق وأن رفضه مجلس الأمن الدولي، ومن قبله الدول التي نقلت سفاراتها إلى تل - أبيب» (غرينبرغ، «لماذا يعترض الفلسطينيون»، مصدر سبق ذكره).

إلى ذلك، هناك فئة من معارضي فكرة سنيورة، عبرت عن رفضها بصورة ساخطة، من أوساط هذه الفئة محرر مجلة «العودة» إبراهيم قراعين، الذي شعر بالسخط لدى اطلاعه على آراء سنيورة، وقال: «هذه فكرة ضارة جداً... وهي تصل إلى حد الاعتراف بالضم الاسرائيلي لشعربنا من المدينة... أن سنيورة مصاب بهوس العظمة» (الفجر، ١٩٨٧/٦/٢٥؛ نقلاً عن نيوزويك، من دون ذكر تاريخ النشر). بعض المراقبين يرى الصورة التي ظهرت في رد فعل قراعين، بطريقة أخرى، قال: «إن الأثم الذي اقترفه سنيورة، على ما يبدو، هو أنه لم يتقيد بالأحكام الجديدة للعمل السياسي في الضفة الغربية. ففي السنوات القليلة الماضية ظهر جيل جديد من أصحاب السلطة في الأراضي المحتلة... ويشير إلى هؤلاء ' بالشخصيات الوطنية'، وقد أراحوا الأثرياء ' الأعيان' الذين سيطروا في العادة على شؤون المنطقة. وتمثل ' الشخصيات الوطنية' الفئات المختلفة من الحركة الفلسطينية... وقد أغفل سنيورة فتح مسألة ترشيحه [للانتخابات] لأي من هؤلاء. ويقول أحد الفلسطينيين من الضفة: «إنك لا تعلن شيئاً حتى تحصل على تأييد رابطة الصحافيين، واتحادات الطلاب، وزعماء مخيمات اللاجئين، لأن كل فئة من هذه الفئات يمكن أن تحطك إذا لم تكن متفقة معك في الرأي» (المصدر نفسه).

على أن أقسى ردود الفعل، على اقتراح سنيورة، وأكثرها تأثيراً، هي المواقف التي أعلنتها شخصيات فلسطينية، مختلفة المواقع والتأثير، وإن كانت تعتبر من بين أبرز الوجوه الفلسطينية، رداً على أقدام شخصين على تنفيذ عملية تبنتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فيما بعد، وأسفرت عن حرق سيارة سنيورة، وكذلك سيارة زوجته. فقد عبرت هذه الشخصيات عن أسف شديد استاءة. انتهى

ع

بعد الاعتراض على الانتخابات البلدية العام ١٩٧٢، لقيت انتخابات ١٩٧٦ دعماً عظيماً. إن بلديات الضفة لا تقرر مستقبل المنطقة السياسي، فهذا يتقرر في محادثات السلام، ولا علاقة له بحضور أو غياب العرب عن مجلس بلدية القدس (جويل غرينبرغ، «لماذا يعترض الفلسطينيون»، جيزواليم بوست، ١٩٨٧/٦/١٢).

ويقول مصدر آخر أيد ما ذهب إليه سنيورة، أنه عندما فكر الأخير بخوض الانتخابات لبلدية القدس، كان يفكر في مسألتي السيادة والتمييز على مستوى الخدمات. وقد شعر سنيورة بأنه، بدخوله الانتخابات، على رأس قائمة فلسطينية، سوف يدحض المزاعم الاسرائيلية القائلة بأن القدس مدينة يهودية. لقد أراد سنيورة بث الرسالة بأن في القدس عدداً كبيراً من السكان الفلسطينيين ممن لا يعترفون بالبلدية الاسرائيلية وكلها من اليهود، كما لا يعترفون بالقوانين الاسرائيلية. وفي الوقت عينه، كان سنيورة يشير إلى أن العرب، في شرق القدس، لا يتلقون الخدمات الضرورية مقابل الضرائب الباهظة التي يدفعونها، وذلك لأن لا تمثيل لهم في المجلس البلدي. لقد دفع اقتراح سنيورة هاتين المسألتين إلى واجهة الأحداث، في وقت بدأ العالم ينسى أن القدس ليست يهودية فقط. إن الدعاية التي حظي بها اقتراح سنيورة، لا بد وأن تستمر بعض الوقت، وربما، أحدثت نقاشاً غل ميتاً طيلة عشرين سنة كاملة (ماهر أبو خاطر، «بعد عشرين عاماً، لا تزال القدس عربية»، الفجر، القدس، ١٩٨٧/٧/١؛ نقلاً عن الفجر الانجليزية، من دون ذكر تاريخ النشر).

أما المواقف المعارضة، على اختلاف درجات معارضتها، فيمكن إيجازها بالتالي: يقول رئيس بلدية الخليل بالوكالة، مصطفى الننتشة: «إن أحداً لن يؤيد هذه المبادرة. ولا اعتقد بأن سنيورة سيتمكن من تشكيل قائمة للانتخابات المقبلة، واقتراحه يعترف بالوضع الراهن القائم في المدينة. إن مشكلتنا لا تنحصر في تنظيف الشوارع؛ إنها مشكلات سياسية، وبالمشاركة في الانتخابات ستقدم الاعتراف وإن نحصل على شيء» (المرصاد، تل - أبيب، ١٩٨٧/٦/١٠). ويقول محافظ القدس السابق، روجي الخطيب: إن ما طرحه سنيور-

«فكرة سنڨورة» بين الرفض والتأييد...

مثل هذا التصرف في التعبير عن معارضة موقف ما يتناقض وبرامح او سياسيات هذا الطرف أو ذاك. بين هذه الشخصيات، كل من رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة، د. حيدر عبد الشافي، ومفتي القدس الشيخ سعد الدين العلمي، والمشرف العام لمجلة «العودة» والمكتب الفلسطيني، ريموندا الطويل، ورئيس بلدية غزة المقال، رشاد الشوا، ورئيس مجلس أمناء جامعة النجاح الوطنية، حكمت المصري، وسكرتير تحرير مجلة «العودة»، رضوان أبو عياش، وصاحب صحيفة «الفجر»، بول عجلوني، ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ود. حاتم أبو غزالة، ورئيس اتحاد الجمعيات الخيرية في محافظة القدس، د. أمين الخطيب، ورئيس فرع نقابة المحامين في الضفة الغربية، وليد العسلي، ورئيسة الاتحاد النسائي الفلسطيني في قطاع غزة، يسرى البربري، والمصامي جميل الطريقي، ود. عبدالله هبري. وأجمع هؤلاء على أدانة الاعتداء على ممتلكات لسنڨورة وزوجته، باعتباره ذلك «يتناقض وأسس النضال الديمقراطي [ويعد] خروجاً عن طبيعة شعبنا الذي يرفض مثل هذه الأساليب الجبانة» (المصدر نفسه).

أما سنڨورة، فقد وعد، بعد هذه الضجة، بأن «يصفي بعضانية لصوت الشعب، فإذا لم يقلوا الاقتراح، فأنني سأنتسحب من السباق». لكن آخرين من ذوي النفوذ أيدوا الفكرة بشدة: «فدعنا بخاصة إلى تفويض في المجلس البلدي، وإذا أدلينا بأصواتنا يمكننا أن نسيطر على ثلث المجلس، كما يقول د. نسبية: وإذا كان الأمر كذلك، فإن ترشيح سنڨورة [يكون قد] مثل المظاهرة السلمية التي نظمت الامنيوع الماضي في شرق القدس. [والتي] يمكن أن تؤخذ يبدأ أسلوب جديد... بين فلسطيني الضفة... وهو الاحتجاج السياسي بموافقة القانون الاسرائيلي» (المصدر نفسه).

أحداث العبيدية

شهدت قرية العبيدية، القريبة من بيت لحم، عنف اشتباك عرفت منذ سنوات طويلة، سقطت بتيجته المواطن علاطي محمود عطية (٦٠ عاماً)، وأصيب ستة آخرون من أبناء القرية بهيئات نارية أطلقها سمساران للاراضي، احدهما اسرائيلي

العصا. وقد وقع الصدام بين أهالي العبيدية والسمسارين، عندما توجه أصحاب الاراضي في العبيدية الى اراضيهم لاثبات ملكيتهم لأعضاء لجنة التسجيل الاسرائيلية الذين حضروا الى المكان ويمعيتهم السمساران وقوات من حرس الحدود (البلادر السياسي، القدس، العدد ٢٥٩، ١٩٨٧/٧/٤).

وكانت لجنة التسجيل حضرت لمسح أراضي العبيدية التي حاول السمسار العربي بيعها لشركات اسرائيلية، على الرغم من وجود نزاع حول ملكية هذه الاراضي البالغة مساحتها حوالي ستة آلاف دونم. وقد وقعت خلافات بين السمسارين، الاسرائيلي والعربي، وشركتي دجانبور و«ديكل» الاسرائيليتين، من جهة، وبين أصحاب الاراضي، من جهة أخرى، في الوقت الذي كانت لجنة التسجيل المكونة من ضابط تسجيل الاراضي، ومأمور دائرة الطب في بيت لحم، وحارس املاك الدولة، يهودا نهاري، ومصامي الشريكتين، وبحضور محاميي أصحاب الاراضي، عبد عسلي وأسامة عودة، تباشر عملها.

وأوضح عدد من أصحاب الاراضي انهم يمتلكون الاوراق الثبوتية لأراضيهم. وخلال تواجد الجميع، تجمع حوالي ٢٠٠ من أهالي القرية، ممن أخذوا يتابعون عملية الكشف على الاراضي. وقد باشر هؤلاء بتوجيه الشائتم الى السمسارين اللذين رداً على ذلك، واشتركت معهما في الرد قوات حرس الحدود المتواجدة في المكان بإطلاق النار باتجاه المواطنين حيث سقط المواطن علاطي محمود عطية وأصيب كل من عطا عبدالله عطية (٢٠ عاماً)، وأدريس أحمد عودة الله (٤٥ عاماً)، ورياض أحمد علي خليفة (٢٠ عاماً)، وكايد محمود عطية، وعطا سليمان، ويوسف حسين جدوع.

وبدكرت الاذاعة الاسرائيلية ان أحد افراد حرس الحدود الاسرائيلي أصيب بجروح خلال الشجار، كما اعتقلت القوات الاسرائيلية عدداً من أهالي العبيدية (الفجر، ١٩٨٧/٦/٢٩).

من جهته، قال المحامي عبد عسلي، تعقيباً على ما جرى: «كل ما اردناه هو تسجيل الاراضي بأسماء اصحابها الشرعيين». وأوضح عسلي، وشارك في ذلك

مور واسحق عيروني وصاحب المطاعم الياس مور فيلتن. وكان المجهرياتي دافيد مور يشغل، حينذاك، منصب أمين صندوق حزب «حيروت»، فعيّنه رئيساً لمجلس إدارة الشركة الجديدة، وعيّنوا عضو الكنيست الصهيوني ونائب وزير الخارجية الحالي، روني ميلو، مستشاراً قضائياً للشركة.

وحصلت الشركة الجديدة على أذونات من الدوائر المختصة بالأراضي في الضفة، واشترت ١٣٥٠ دونماً من شموئيل عيّن (بطل أحداث العبيدية إلى جانب جمال العضا) مقابل ١٤٠٠ دولار للدونم، أي مليون و ٨٩٠ ألف دولار. ولم يعلم أصحاب هذه الأراضي بسرقتها إلا في العام ١٩٨٢، عندما أرادت الشركة تسجيل الأراضي في الطابو حيثشّد قدم أصحاب الأرض اعتراضات على هذه الصفقة المزورة مثبتين ملكيتهم لها، وأبلغوا إلى العيّنين، أنهم لم يقوضوا أحداً بالتصرف بها. ووصلت القضية إلى المحاكم، وأصدرت السلطات المختصة أمراً بمنع «الطريقين»، شركة «جميو» والأهالي، من التصرف بالأراضي المختلف عليها. وقبل ثلاثة شهور، قررت المحاكم حجز أموال شركة «جميو» ومقاضاة أصحابها بتهم التزوير والتزيف (الاتحاد، حيفا، ١٩٨٧/٦/٣٠؛ نقلًا عن هاريس، ١٩٨٧/٦/٢٩).

على الرغم من هذه الوقائع الدامغة، جاء السماسرة، مجدداً، وبحراسة قوى إسرائيلية نظامية وحرس خاص من المرتزقة، وأطلقوا النار على أبناء القرية (المصدر نفسه). غير أن الكارثة التي حلت بأهالي العبيدية لم تضعفهم في مواجهة أعدائهم من الإسرائيليين والسماسرة، يقول أحد أبناء العبيدية: «لقد صادر لنا الجيش الإسرائيلي حوالي ٧٠ ألف دونم من أراضي البلدة، وسكّتنا، ولم تفعل شيئاً؛ ولكنهم، الآن، يريدون سلبنا هذه الأرض... لا... لا... لن نسكت على ذلك مهما كانت النتائج» (الشعب، القدس، ١٩٨٧/٧/٤).

إبعاد البرغوثي وعاشور

بعد قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإبعاد الشهاب محمد دحلان في كانون الثاني (يناير) الماضي، أقدمت، مؤخراً، على تنفيذ إجراء مماثل بحق اثنين من القادة الطلابيين في الضفة الغربية.

تعود إلى العام ١٩٨٢، حين أعلن السماسر جمال العضا، في جريدة «الانباء» الإسرائيلية (كانت تصدر بالعربية ثم توقفت عن الصدور)، أنه يريد تسجيل أراضي منطقة «المنظار» باسمه، واعتمد، في حينه، على وثائق مزورة (البيادر السياسي، ١٩٨٧/٧/٤).

أوساط فلسطينية في الضفة الغربية اعتبرت قضية العبيدية ذات أبعاد يمكن الاستدلال عليها من خلال الأحداث التي وقعت، وتطوراتها، وخلصت من ذلك، إلى تأكيد أربع حقائق:

○ أن المدعى جمال العضا سجل الأراضي (في منطقة المنظار) باسمه، اعتماداً على وثائق مزورة، منها تراخيص مواطنين موجودين خارج الوطن منذ عشرات السنين، واعتماداً على إيصال دفع ضرائب عن أرض مساحتها ٢٠ دونماً، في حين أن عقد صفقات بيع أراضي مساحتها أضعاف ذلك بكثير.

○ أن السماسر العضا والسماسر الإسرائيلي عيّن حضرا برققة حرس خاص مسلح، بلغ ما يحوّله من سلاح ١٨ قطعة. فلماذا هذا الحضور المسلح؟

○ أن القيم على أملاك الدولة يهودا نهاري جاء بنية مسبقة لحرممان أهالي العبيدية من أراضيهم؛ إذ يادر إلى القول أن ما لم يثبته القانون من أراض، وسأعلن عنه ملكاً للدولة.

○ وأخيراً، قامت سلطات الاحتلال باعتقال أكثر من ١٣٠ شخصاً من بين المعتدى عليهم، في حين ظل السماسران طليقين (المصدر نفسه).

وتكشف مصادر إسرائيلية النقيب عن معلومات خطيرة في شأن أحداث العبيدية، فقالت، أنه، بمراجعة تاريخ المليونير السماسر شموئيل عيّن، تبين أنه اشترى ستة آلاف دونم من أراضي العبيدية بتزوير وضيق، ثم بواسطة ابن مختار القرية، الذي حصل على تفويض من والده موقع بيصمة من أصبعه دون أن يدري الوالد ما يصم عليه ودون أن تكون الأرض ملكاً له. وسرعان ما قررت حكومة إسرائيل في العام ١٩٨١، إقامة مستوطنة على الأرض المنهوبة. وعلى الأثر، تأسست شركة باسم «جميو» بشراكة بين الصناعيين عامي فورمتشكو وشموئيل يحييل وتاجري المجهرياتي دافيد

فكرة سنوره، بين الرهض والفايد...

«ب»، سوى ١٩ معتقلاً بدلاً من ٢٥. وتبين أن الستة الآخرين تمكنوا من كسر حديد نافذة الغرفة التي يحتجزون فيها والفرار عبرها. وبادرت الشرطة عمليات تفتيش واسعة عن الهاربين، بعد أن وزعت، وعلى نطاق واسع، ملصقات تحمل صورهم وأرقام هوياتهم. والفارون هم: سامي محمد الشيخ خليل، من حي الشجاعية في غزة، ومحكوم بالسجن الفعلي لمدة ثماني سنوات؛ وصالح شقيوي، من رفح؛ ومصباح عبد الرحمن السوري، من غزة؛ وخالد محمود محمد صالح، من رفح؛ ومحمد سعيد الجمل، من رفح؛ وعبد الله الصفاوي، من غزة (الفجر، ١٩٨٧/٥/١٩).

وقال مصدر اسرائيلي تابع لمصلحة السجون أن الهاربين الستة تمكنوا من الفرار في اثناء نوم الجنود المكثفين بالحراسة (جيوغرافيم بوست، ١٩٨٧/٥/٢١). غير أن مصادر أخرى قالت أنه «بات من المؤكد، الآن، أن أعضاء الخلية الذين هربوا من السجن، تلقوا مساعدات من الخارج. وهناك احتمالات كبيرة أن يكونوا اجتازوا الحدود الى مصر في الليلة نفسها التي هربوا فيها». وأضافت أن السجناء الستة وغادروا السجن في الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل، مما أعطاهم فرصة للابتعاد عن السجن قبل بدء عملية البحث عنهم، [والتي] بدأت بعد أربع ساعات من هربهم، (الفجر، ١٩٨٧/٥/٢٢). نقلاً عن حداثوت، بدون ذكر تاريخ النشر).

وطبقاً لمصادر أخرى، فقد تقدمت الحكومة الاسرائيلية بطلب الى الحكومة المصرية للمساعدة في القضاء القبض على المعتقلين القسارين الستة، وتسليمهم الى اسرائيل، في حال نجاحهم في الوصول الى الأراضي المصرية (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٥/٢٢). نقلاً عن عل هسلمان، من دون ذكر تاريخ النشر). وعلق وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على العملية بقوله: «لقد شكلت ضربة قاسية للمخابرات الاسرائيلية». وأعرب عن اعتقاده بأن الاوساط الأمنية في غزة سوف تستغلن العبر من هذه العملية (المصدر نفسه).

فقد ابعدت سلطات الاحتلال يوم الخميس (١٩٨٧/٥/١٤) رئيس مجلس طلبة جامعة بير زيت، مروان البرغوثي، وزميل له هو رئيس مجلس طلبة جامعة النجاح في نابلس الى الارض. وقد اتهمتهما السلطات الاسرائيلية بالقيام بنشاطات لصالح «فتح» في الأراضي المحتلة. وكان القي القبض على البرغوثي (٢٨ عاماً) بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦، بدعوى تنظيم تظاهرات عنيفة في جامعة بير زيت؛ كما سبق وأن حكمت عليه محكمة اسرائيلية بالسجن ست سنوات في العام ١٩٧٨، بشبهة الانتماء الى «فتح» وأعداد عبوات ناسفة؛ وحكم عليه في العام ١٩٨٥ بالسجن ١٢ شهراً، من بينها ٤٠ يوماً مع النفاذ؛ وفي العام نفسه، أصدر ضده قرار الحبس الإداري لمدة ستة شهور، بصفة عودته الى ممارسة النشاط السياسي (الشعب، ١٩٨٧/٥/١٥).

أما زميله، خليل عاشور، وهو من سكان مخيم عسكري القريب من نابلس، وكان، في فترة سابقة، رئيساً لمجلس طلبة جامعة النجاح، فقد اعتقل في ١٩٨٧/٣/٥، وأصدر قائد المنطقة الوسطى، إيهود براك، قراراً بإبعاده. وكان حكم على عاشور، في العام ١٩٧٠، بالسجن الفعلي ١٢ سنة، بعد اتهامه بالانتماء الى «فتح»، والمشاركة في لقاء قنابل يدوية على أهداف عسكرية في منطقة نابلس.

وقالت مصادر اسرائيلية أن عاشور بدأ نشاطه السياسي في جامعة النجاح، بعد إطلاق سراحه العام ١٩٨٢، مع نشطاء «فتح». وقد اعتقل مرتين: في العام ١٩٨٥، حيث حكم لمدة ثلاثة شهور، والعام ١٩٨٦ وحكم لمدة ستة شهور. وكان من المتصدرين للتظاهرات العنيفة التي وقعت مؤخراً في جامعة النجاح (الشعب، ١٩٨٧/٥/١٥).

هروب ناجح

تمكن ستة من معتقلي سجن غزة المركزي، بتاريخ ١٨ أيار (مايو) ١٩٨٧، من تنفيذ أكبر عملية هرب تتم من السجن المذكور منذ عشرين عاماً. ففي الساعة السادسة صباحاً، اكتشف أحد السجناء أنه لا يوجد في الغرفة الرقم ٧ في القسم